تحليل جغرافي سياسي لدور المرأة في مواقع السلطة و صنع القرار

ا.م.د شيماء محمد جواد
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية

المستخلص

يستعرض هذا البحث التطور التاريخي للحركة النسوية في المجتمع وكيف ان صوت المرأة بدأ يخرج الى العلن من خلال نزول النساء الى الشوارع في مظاهرات تطالب بحقهن في التصويت والانتخابات ، تلك التظاهرات التي كانت بداية ما يعرف بالحركة النسوية في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٤٨ وانتقال هذه الحركة الى اوربا استمرت مطالبة المرأة بالحصول على حريات اكبر في مجالات الحياة المختلفة ، وبالفعل نجحت المرأة في الحصول على حق الانتخابات والتصويت فضلاً عن قيامها اليوم بدور مهم في تشكيل واداء الحكومات.

كما يبين هذا البحث ايضاً دور المرأة العربية في الحركة النسوية والخطوات الواسعة التي نجحت في اتخاذها لأثبات وجودها في السلطات الثلاثة الرئيسية : السلطة التشريعية ، السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية والمجهود الاكبر الذي يتحتم عليها اتخاذه التركيز على دورها في حكومات الاجيال القادمة .

الكلمات المفتاحية : دور المرأة ، صنع القرار ، السلطة.

A geo-political analysis of the role of women in positions of power and decision-making

Dr. Shaima'a Mohammed Jawad
College of Basic Education – Al. Mustanseriya University
Dr. Shaima'a. M @gmail.com

Abstract

This research demonstrates the historical progression of the women's rights in society, and how women started having their voice heard by going out to the streets, parading and starting the Suffragette movement in the USA in 1848. The movement moved later to Europe and kept calling for greater freedoms until the right of vote was granted, in addition to many key roles in the governments that women play today .

The paper shows also the role of the Arabic women in the suffragette movement, the wide steps they took to prove their presence in the three main branches of authority; legislative, executive, and judicial, and how much more work they need to do to enhance and strengthen their performance in the future governments.

Key words: The role of women, decision-making, power .

المقدمــة

على الرغم من الاحتفاء الذي تحظى به المرأة في كل عام تقديراً لمسيرة الحركة النسوية وجهودها وترسيخ دورها في المجتمع الا ان الفرق لايزال شاسعاً بين التنظير والطموح وما حققته المرأة فعلياً على ارض الواقع لاسيما في السلطات الرئيسية الثلاثة ، التشريعية والقضائية والتنفيذية .

مرت الحركة النسوية العالمية بمراحل عدة وتقلبات منذ تأسيسها في الغرب في اواسط القرن التاسع عشر التاسع عشر وظهور مصطلح النسوية اي المطالبة بحق التصويت وكانت البداية في مدينة نيويورك ، الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٤٨ عندما خرجت مظاهرات نسوية تطالب بمنح المرأة حق التصويت في الحكومة ، اي ان المطالبة بالحقوق السياسية كانت هي الخطوة الاولى للحصول على بقية حقوق المرأة المسلوبة اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً وغيرها ، اذ طالما حرمت المرأة من التمثيل السياسي في الحكومات او التصويت في الانتخابات او اكمالها تعليمها العالي والعمل في مهن مثل الطب والهندسة وبقية المجالات العلمية والانسانية واقتصر دورها على التعليم المحدود والعمل في بعض المهن المتدن اجتماعياً آنذاك كالعمل في الحقول والخدمة الاجتماعية .

مشكلة البحث :

في ضل التطورات التي نعيشها والتحولات الكونية التي تحيط بنا جعلت من الضروري ان نهتم ونتساءل عن دور المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار .

فرضية البحث :

ان التمكين السياسي للمرأة وتفعيل دورها الاجتماعي يتطلب بناء استراتيجية كاملة وشاملة متعددة المحاور تعتمد على توظيف كافة الجهود والافكار في المجالات المختلفة وفي

تحديث ثقافة المجتمع وتحفيز دور المرأة وزيادة وعيها وذلك في ضل التكامل المنشود بين الدولة والمجتمع .

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة دور المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مشروع بناء الدولة والمجتمع .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج التاريخي الذي استعرض دور المرأة على كافة المجالات المختلفة فضلاً عن المنهج التحليلي لدراسة واقع المرأة ودورها في بناء المجتمع ككل والدولة .

المبحث الاول : التطور التاريخي لدور المرأة في المجتمع :

تاريخياً اكد الاسلام على وحدة العنصر الاسلامي ووحدة النفس البشرية وعدم التمييز العنصري بين الرجل والمرأة كما جاء في آيات القران الكريم قوله تعالى (اني لا اضيع عمل عاملً منكم من ذكر وانثى بعضكم من بعض) ال عمران اية ١٩٥ وعلى نفس القاعدة وحد القران النفس البشرية وعدم التمييز العنصري بين الجنسين نزل القران الكريم ليقر حق المرأة في مبايعة الرسول صلى الله عليه واله وسلم بمثل حق الرجل في هذه المبايعة سواء بسواء حيث قال الله في محكم كتابه الكريم (يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ان لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن اولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين ايديهن وارجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم) الممتحنة اية ١٢ ، فكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يبايع الرجال بنفس صيغة النساء بوصفها عقداً اجتماعياً ملزماً [١] .

واقعياً نجد ان الكثير من الدول في العالم وحتى الاسلامية منها لايوجد فيها مثل هذا التطبيق ففي برطانياً مثلاً نجد امثلة لنساء اضطرت للعمل تحت اسماء ذكورية مستعارة وذلك لعدم تقبل المجتمع في ذلك الوقت لتواجد النساء في تلك المهن او حتى النظر الى اكمالهن نظرة جدية مساوية وموازية لما كان يحققه الرجال مثل (ماري ان ايفانس) ١٨٨٠ – ١٩١٩ الروائية والشاعرة والصحفية والمترجمة الانكليزية التي كانت تكتب تحت اسم رجالي مستعار هو (جورج ايليوت) George Elliot . كي تضمن ان النقاد والجمهور سينظرون الى

اعمالها بصورة جدية في حقبة شاعت فيها فكرة ان المرأة تكتب للمرأة فقط وضمن مواضيع لا تخرج عن اطار الروايات الرومانسية [٢] .

كذلك مثال اخر هي مارغريت بلكلي Margrate Bylkley التي درست الطب واصبحت اشهر الجراحيين البريطانيين تحت اسم رجل مستعار هو جيمس باري James Barry حيث اجرت اول عملية قيصرية ناجحة خلال القرن التاسع عشر واخفت هويتها من خلال تنكرها بهيئة الرجال كي يتسنى لها العمل في الطب وفي الجيش ولم تكتشف هويتها الحقيقة حتى يوم وفاتها استطاعت مارغريت بلكلي ان تدرس الطب في جامعة ادنبرة قبل حوالي ٥٠ سنة من السماح للنساء ان يصبحن طبيبات كما عملت في الجيش البريطاني وتدرجت فيه لتحصل على رتبة رفيعة جداً وتترك اثراً مهماً في ما يتعلق بمعالجة الجرحى في المعسكرات والسجون والمصحات واهمية المساواة في معالجة المرضى بغض انظر عن خلفياتهم الاجتماعية والثقافية والعرقية [٣] .

انتقلت الحركة النسوية في الغرب من نيويورك الى بريطانية في ثمانيات القرن التاسع عشر ١٨٨٠ لكنها لم تتعدى محاولات خجولة لم تسفر عن اي تطور حقيقي حتى عام ١٩٠٣ حيث تشكل الحزب الساسي الاجتماعي للمرأة والذي رفع شعار الافعال وليس الاقوال ذلك الحزب الذي اخذ يضغط بشدة على الحكومة البريطانية للحصول على حقوق المرأة الى حد الصدام المباشر مع قوات الشرطة وذلك بعد محاولة اقتحام البرلمان عام ١٩٠٨ .

انتصر اعضاء الحزب السياسي الاجتماعي منذ تأسيسه سنة ت١٩٠٣ وحتى انهياره عام ١٩١٨ على النساء فقط فقد كانت العضوات مصممات على تحقيق هدفهن الاول وهو الحصول على حق التصويت واتبعت كافة الوسائل السلمية من احتجاجات وغيرها حتى شعرن ان تلك الوسائل قد استنفذت وان الوقت قد حان لاتباع وسائل اكثر فعالية حتى لو تطلب الامر استخدام العنف والصدام مع القوات الحكومية وقد حصلت النساء على حق التصويت في الانتخابات وفق قانونين الاول قانون تمثيل الشعب لعام ١٩١٨ والذي سمح للنساء فوق سن ٣٠ بالتصويت مع توفر شروط الملكية في الوقت الذي كان مسموحاً فيه للرجال بالتصويت بعد سن ٢١ حتى مع عدم شروط الملكية وقد تم تعديل هذا القانون بإصدار قانون المساواة عام ١٩٢٨ والذي سمح لجميع النساء فوق سن ٢١ بالتصويت في الانتخابات حتى مع عدم توفر شروط الملكية [٤] .

المبحث الثاني : دور المرأة في الحراك السياسي للمجتمع :

مع تصاعد الحراك الاجتماعي الذي اجتاح بريطانيا واجزاء كبيرة من اوربا خلال ستينيات القرن الماضي شهدت الحركة النسوية نشاطاً متزايداً ساعد المرأة على تولي مناصب حساسة ومهمة في الدولة وصل الى توليها رئاسة احزاب وحكومات مثل تولي مارغريت تاتشر رئاسة حزب المحافظين ثم رئاسة الوزراء في الحكومة البريطانية بين عامين (١٩٧٩-١٩٩٠) ثم جاءت بعدها بسنوات تيريزا ماي لتتولى رئاسة الوزراء ايضاً بعد توليها رئاسة حزب الحافظين ايضاً للمدة ٢٠١٦ – ٢٠١٩ واليوم تمثل المرأة ٣٤% من مجمل الحكومة البريطانية .

ويظهر الحصر الذي اجراه الاتحاد البرلماني بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في مؤتمر نيودلهي عام ١٩٩٧ ان النساء يمثلن اقل من ١٢% في برلمان العالم واقل من ١١% من قادة الاحزاب مما يجعل فجوة كبيرة بين الجنسين في ما يتصل بالقوة السياسية وبما يبعد المؤسسات التشريعية والاحزاب السياسية من ان تكون ممثلة تمثيلاً حقيقياً لمجتمعاتها وبما يحدث فرقاً شاسعاً في الحياة السياسية بين القانون والواقع حيث ان اغلب الدساتير في العالم تقر المساواة بين الرجل والمرأة في كافة ميادين الحياة المجتمعية في حين لا ينعكس هذا بوضوح في الواقع العملي حيث لايزال تمثيل المرأة محدوداً في الحياة السياسية على مستوى العالم اجمع بدوله المتقدمة والمتخلفة [٥] .

اما في منطقتنا العربية عموماً والعراق تحديداً لعبت المرأة دوراً مهمً وبارزاً في الحياة الاجتماعية والسياسية تمثلت في شخصية انخيدوانا وهي انثى اكدية عاشت في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد وهي ابنة الامبراطور العظيم سرجون الأكدى واخت الامبراطور ريموش وعمة الامبراطور نرام سن .

كانت انخيدوانا اول شاعرة في تاريخ البشرية واول امرأه شغلت منصباً سياسياً مرموقاً واول شخص وضع توقيعه اسفل كتاباته لذلك يعتقد انها مخترعة التوقيع على الاغلب ، كما انها كانت الكاهنة العليا لمعبد الالهة السومرية انانا الهة الحب والخصب والحرب ولانخيدوانا العديد من القصائد والتراتيل الموجهة للآلهة انانا العظيمة ، تعد انخيدوانا مؤسسة الحركة النسوية حيث عملت على مكافحة القوالب النمطية الجنسانية وسعت الى انشاء فرص تعليمية ومهنية للنساء متساوية مع الفرص المتاحة للرجال .

لم تكن الحركة النسوية على نفس الوتيرة من النشاط والتقدم وذلك بسبب معوقات كثيرة حدت من تطور دور المرأة وتوليها مناصب مؤثرة في السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية ويرجع ذلك الى عقود طويلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي انعكس بدوره على مفاصل الحياة ككل ومن ضمنها نضال المرأة للحصول على حقوقها كاملة ومع ذلك فعند مقارنة ما وصلت اليه المرأة وما حققته في عام ٢٠٢٠ عما كانت عليه في عام ١٩٢٠ نرى انه بالرغم من جميع الاضطرابات والتقلبات التي حدثت في المنطقة فان المرأة حققت الكثير لأثبات وجودها وخروجها عن الاطر والدوائر التي دئبت التيارات المتزمتة فكرياً دينياً كانت او غيرها على تحجيم دورها واغلاق تلك الدوائر عليها .

لذا فان اي عملية تنمية حقيقية في اي دولة وفي اي مكان في العالم لا يمكن دون مساهمة فعلية وحقيقة للمرأة فيها ، وان تفعيل طاقات المرأة وضمان مساهمتها الفعلية لن يتم دون تمتع المرأة بحقوقها وادراك المجمع ككل لتلك الحقوق [٦] .

منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي بدأت المجتمعات العربية تتأثر شيءً فشيءً في الحراك النسائي في اوربا وامريكا وبدأت الدول تعترف بحث المرأة في التصويت في الانتخابات ثم تولي مناصب وزارية وقيادية في الحكومات بعد ان كان الامر محصوراً على الرجال في الغالب واول دورة عربية منحت حق الاقتراع للنساء عام ١٩٥٢ كانت لبنان ثم تلتها سوريا في عام ١٩٥٣ والعراق عام ١٩٨٠ والامارات والكويت عام ٢٠٠٥ واخر الدول التي منحت المرأة حق التصويت هي المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٥ [٧] .

اما اول وزيرة في العالم العربي فقد كانت في العراق وهي الطبيبة نزيهة الدليمي التي عينها عبدالكريم قاسم كأول وزيرة للبلديات عام ١٩٥٩ . وكانت ايضاً من اولى الناشطات لتأسيس رابطة المرأة العراقية عام ١٩٥٢ حيث تولت رئاستها وشاركت في العديد من المؤتمرات النسائية حول العالم وكان للدكتورة نزيهة الدليمي دورها في الدفع بتشريع قانون الاحوال الشخصية ذي العدد ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ والذي ضمن حقوق المرأة العراقية في ما يتعلق تحديد السن القانوني للزواج والطلاق وحضانة الاطفال والميراث وغيرها ، وكان قانوناً متقدماً فيه ومازال حتى ان بعض الباحثين يؤكدون ان ذلك القانون يعد من ارقى قوانين الاحوال الشخصية في الشرق الاوسط واكثرها تقدماً [٨] .

تسعى منظمات وهيئات المجتمع المدني الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتعتبر المساواة بين الجنسين في كافة مجالات الحياة لاسيما السياسية منها امرأ حيوياً وحسب اخر الاحصائيات الرسمية التي اجرتها منظمات دولية منها الامم المتحدة لعام ٢٠١٦ اتضح ان المرأة تشكل ٤٩،٦% من اجمالي سكان العالم بينما لا تتعدى نسبة مشاركتها بالعملية السياسية ٢٣,٦%[٩] . ينظر الى جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)نسبة مشاركة المرأة في البرلمان لعام ٢٠١٦

الدولة	نسبة مشاركة المرأة في البرلمان
الامريكيتين	%٢٨،٢
اوربا	%٢٧،٥
افريقا	%٢٣،٩
اسيا	%١٩،٧
الدول العربية	%١٨،٦
دول المحيط الهادي	%١٤،٦
معدل المشاركة العالمية للمرأة	%٢٣،٦

المصدر / Increasing Womens Political Participation World Federation Of United Nations Associatons (WFUNA) Wfyna . Org 2016 .

من الجدول السابق نلاحظ ان التمثيل البرلماني للمرأة العربية هو ١٨،٦% وهي نسبة متدنية مقارناً مع بقية دول العالم حيث تأتي بالمرتبة ما قبل الاخيرة في التصنيف الدولي ويرجع تدني مستوى مشاركة المرأة في الحكومات الى اسباب عديدة تمثلت بالاتي :

١. انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة مقارنة مع الرجل ويظهر ذلك بوضوح في الطبقات الاجتماعية المتدنية التي ترى التعليم اولوية للرجل اكثر من المرأة ، وكذلك عدم الاستقرار السياسي الذي يخلق جوً من الخوف لا يشجع على ارسال الفتيات الى المدارس .
٢. ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بين النساء اكثر من الرجال .

٣. النظرة الاجتماعية السائدة جول دور المرأة (الذي ترى المرأة اقل كفاءة من الرجل) وتعود هذه النظرة الى التقاليد والمعتقدات الراسخة في العقل الجمعي التي ترى ان المرأة فكرياً اقل من الرجل هذه النظرة عززها في كثير من الاحيان صعود الحركات والتيارات الدينية المتطرفة التي تحصر دور المرأة في مجال واحد هو مجال الاسرة او في افضل الاحيان مجالات معينة من التعليم والصحة حيث يكون التعامل مع الجانب النسائي فقط لعدم استطاعت الرجال القيام بتلك المهن وبهذا لا تكون المرأة في موقع القيادة وصنع اي قرار يؤثر على المجتمع ككل [١٠] .

٤. افتقار المرأة للثقة بالنفس والتي تجعلها قادرة على تولي مهام قيادية وفعالة وهذه النقطة ترتبط بما سبق من النقاط ارتباطاً وثيقاً .

٥. غياب الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية القادرة على سن القوانين التي تضمن حقوق المرأة والدفاع عنها في حالة وقوع ظلم عليها ، فبالرغم من وجود هذه المنظمات منذ عشرات السنين الا ان تأثيرها لايزال محدوداً ولا يستطيع تغطية جميع النساء في شرائح المجتمع المختلفة .

٦. افتقار المرأة لموارد التمويل التي تحتاجها للانخراط في العملية السياسية اذ بالمقارنة مع الرجل تجد المرأة صعوبة بالغة في الحصول على مصادر لتمويل حملاتها الانتخابية وذلك لانعدام الثقة العامة بقدرتها على الفوز بأي مناصب فعالة تعود بالنفع لاحقاً لتلك المصادر التي قامت بالتمويل .

٧. توالي الازمات والحروب في المنطقة العربية ، العراق على سبيل المثال خلال الخمسين سنة الماضية ادت الظروف التي عاشها العراق الى تراجع حقوق الانسان بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة ومع انشغال الرجال في الصفوف الامامية للواجهة وانعدام الامن والاستقرار اصبح من الصعوبة جداً على المرأة ان تواصل جهودها في المطالبة بمن يمثلها في الحكومة .

بالرغم من صدور قانون الاحوال الشخصية في العراق لعام ١٩٥٩ والذي اعتبر نقلة نوعية في مجال حماية حقوق المرأة مقارنةً بالدول المجاورة حيث ضمن حق المرأة في الميراث والطلاق وحضانة الاطفال وقد تم تعديله في ما بعد بما يناسب الشريعة الاسلامية ، الا ان المرأة ضلت بعيدة عن مراكز صنع القرار والتي بقيت حكراً على الرجال في الاغلب للفترة من

١٩٨٠ – ٢٠٠٣ وصدور قانون رقن ١٩٨٠ والذي اتاح للمرأة حق التصويت في الانتخابات بقي دور المرأة محصوراً في مجالات معينة وبعض المراكز العليا التي لا تتعدى اصابع اليد الواحدة تمثلت في مجملها في الاتحاد العام لنساء العراق وبالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على تعليم المرأة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وحصول العديد من النساء على شهادات عليا من جامعات عالمية الا انها بقية بعيدة عن مجمل المناصب العليا في السلطتين التشريعية والقضائية ، بعد عام ٢٠٠٣ وبداية حقبة جديدة من تاريخ العراق وكتابة دستور جديد طالب بيكوتا (نسبة مؤية) ٢٥% للنساء في تشكيلة الحكومة الجديدة برزت وجوه نسائية جديدة على الساحة السياسية غير انها في الواقع لم تحقق الهدف المنشود من اعلاء صوت المرأة في الدولة اذ انها جاءت في الحقيقة لملئ فراغ معين بل ساهمت في تهميش الدور الحقيقي للمرأة العراقية [١١] .

ان احزاب الاسلام السياسي والاحزاب السياسية الاخرى في السلطة تلاعبت بروح القانون حيث بدأت بعض القوائم الجديدة تختار نساء اقل ثقافة لضمان ان يكون ولائهن للقائمة والحزب الذي تنتمي اليه وليس للوطن وهكذا وعلى نحو تدريجي اصبح من الصعوبة ان تكون هناك نساء مستقلات عن هذه المجاميع المتحيزة للمصالح الخاصة ومن الجدير بالذكر ان ذلك لم يقتصر فقط على الاحزاب الدينية بل وحتى على الاحزاب العلمانية التي اتخذت في احيان كثيرة صورة المرأة وشكلها الخارجي المعيار الاساسي لانتخابها .

ومع اشكالية الكوتا والية صعود نساء ذات انتماءات طائفية وعرقية تتلاءم مع الكتل ذات الاغلبية النسوية ، ان اهمال هذا الجانب يعني تغييب الكفاءات النسوية المستقلة الامر الذي يتطلب ايجاد قوانين تضمن مشاركة هذه الفئة التي تعكس شريحة كبيرة من الناخبين والتي باستطاعتها التأثير على موازين القوى داخل قبة البرلمان كما ان هناك فرقاً بين مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية او المحلية وبين تعينيها في المناصب العليا التنفيذية والقضائية اذ قل ما تم تعيين نساء مستقلات او حتى حزبيات في هكذا مناصب.

تمثل المرأة الان ٢٥% من الحكومة المركزية في العراق و٣٠% من حكومة اقليم كردستان وتم استحداث منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون المرأة في الداخل والخارج عام ٢٠١٩ بعد الغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة عام ٢٠١٤ [١٢] .

المبحث الثالث : دور المرأة في السلطة القضائية

يعد انخراط المرأة في السلك القضائية خطوة مهمة في تحقيق العدالة والقضاء على الفروقات الاجتماعية بين الجنسين في مختلف المجالات وبالرغم من ان الدول المتقدمة قد قطعت شوطاً طويلاً في هذا المجال نرى ان المرأة العربية قد نجحت ايضاً في اثبات وجودها وان كان تواجدها في بعض الدول اكثر وضوحاً من دول اخرى فعلى سبيل المثال تمثل النساء بمنصب القاضي نسبة مرتفعة في (لبنان – تونس – الجزائر) بينما تنخفض بل وتنعدم احياناً في كل من (الكويت – عمان – الصومال) حيث تسلمت المرأة منصب المدعي العام وليس القاضي ، لقد تم تعيين اول قاضية عربية في المغرب عام ١٩٦١ لتتوالى بعدها التعينات وبنسب مختلفة لجميع الدول العربية [١٣] كما هو موضح في الجدول ادناه والخارطة رقم (١) :

جدول رقم (٢)نسبة تمثيل النساء في السلك القضائي للدول العربية للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)

ت	الدولة	نسبة النساء في السلك القضائي	السنة	الملاحظات
١	الجزائر	%٤٢	٢٠١٧	
٢	البحرين	%٩	٢٠١٦	
٣	جزر القمر	%٨	٢٠٠٥	
٤	جيبوتي	%٣٨،٦	٢٠٠٩	
٥	مصر	%١	٢٠١٨	
٦	العراق	%٧	٢٠١٨	
٧	الاردن	%٢٢	٢٠١٨	
٨	الكويت	–	٢٠١٧	تم تعيين النساء في منصب المدعي العام وليس القاضي
٩	لبنان	%٤٩،٣	٢٠١٨	
١٠	ليبيا	%١٤	–	
١١	موريتانيا	%١	٢٠١٨	

١٢	المغرب	%٢٣،٥	٢٠١٨	
١٣	عمان	–	٢٠١٧	لا توجد نساء بمنصب قاضي لاكن تشكل المرأة ٢٠% من الادعاء العام
١٤	فلسطين	%١٧،٨	٢٠١٨	
١٥	قطر	%١	٢٠١١	
١٦	السعودية	%١	٢٠١٨	توجد قاضية واحدة في المحكمة التجارية
١٧	الصومال	–	٢٠١٨	لا توجد قاضيات لكن توجد ٦ مدعيات عامات
١٨	سوريا	%١٧،٥	٢٠١٨	
١٩	السودان	%١٢،٦	٢٠١٨	
٢٠	تونس	%٤٣،١	٢٠١٨	
٢١	الامارات العربية	%١	٢٠١٥	
٢٢	اليمن	%١،٧	٢٠٠٤	

المصدر / Women In The Judiciary ESCWA UN 2018

www.unescwq.org.

من ملاحظة الجدول اعلاه يتضح ان نسبة تمثيل النساء في السلك القضائي ان اغلب الدول العربية لاتزال اقل من نظيراتها في الدول المتقدمة حيث يصل تمثيل النساء في القضاء البريطاني الى ٢٩% (٣من كل ١٢ قاضي محكمة عليا هن من النساء حسب اخر احصائيات وزارة العدل البريطانية لعام ٢٠١٨) وكذلك معدل النساء في القضاء الامريكي حيث تصل الى ٣٣% وبالمجمل فأن معدل تمثيل المرأة العربية يقل عن المعدل العالمي والذي يصل الى ٢٧% [١٤] .

ارتفع مستوى تمثيل النساء العراقيات في السلك القضائي خلال العشرين سنة الماضية خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ حيث كان العدد محدود جداً قبل ذلك (في احصائية اوردتها السلطة القضائية بأعداد القاضيات خلال الفترة ما بعد ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٧ فقد بلغ عدد القاضيات ٩٣بعد ان كان العدد لا يتعدى ٦ قاضيات قبل ذلك) ويرجع هذا الازدياد الى ان الدستور اعطى للمرأة حقوقها وانطلاقاً من ايمان السلطة القضائية بمنح المرأة كافة حقوقها ولدورها الفعال في المجتمع وامكانية فسح المجال لها كي تشارك بكل ثقلها في ادارة كافة مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة القضائية اضافةً الى تغير النظرة الاجتماعية السائدة للمرأة مما جعلها تتبؤ مناصب عليا [١٥] .

خارطة رقم (١)نسبة تمثيل النساء في السلك القضائي لبعض الدول العربية للسنوات (٢٠٠٤- ٢٠١٨)

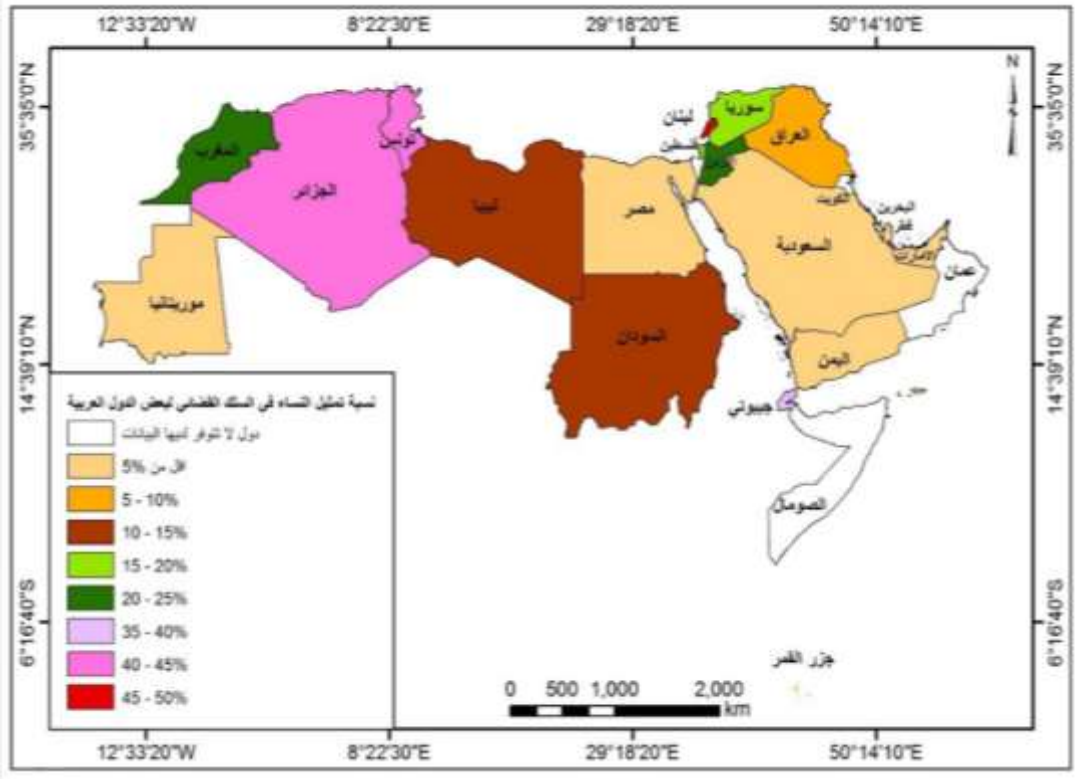

اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار اخر الاحصائيات المتعلقة بعدد سكان العراق والبالغة حوالي ٣٨ مليون (حسب الاحصائيات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء التابع الى وزارة التخطيط) ان اعداد سكان العراق بلغ (٣٨١٢٤١٨٢) شخص عام ٢٠١٨ حيث بلغ عدد الذكور منهم اكثر من ١٩ مليون اي بنسبة ٥١% في حين بلغ عدد الاناث اكثر من ١٨ مليون اي بنسبة ٤٩% [١٦] .

وعليه يبقى المجال مفتوحاً والطريق طويلاً امام المرأة العربية عموماً والعراق خصوصاً لأثبات وجودها وفعاليتها وقدرتها على القيام بعملها على اتم وجه وبمستوى لا يقل عن اداء الرجل لتواجه التحديات خصوصاً في المعترك السياسي والجانب القضائي وغيرها من المناصب المهمة وبذلك تقلل من الفجوة الحاصلة بين اعداد النساء والرجال في هكذا مناصب في الوقت الذي تشكل فيه المرأة نصف المجتمع ويحتاج ذلك الى تغير جذري واسع يبدأ بإرساء وانشاء نظرة جديدة للمرأة داخل الاسرة لتنسحب بعدها على المجتمع ككل فالمشكلة في مجتمعاتنا العربية هي انظمة سياسية لاتزال تتعثر في ديمقراطيتها وليس مسألة مشاركة المرأة في العملية السياسية وترك وزارات معينة لتشغلها وفق كوتا تبقيها بعيدة عن مراكز ومواقع حساسة مثل المجالات الامنية والعسكرية وغيرها .

الاستنتاجات والتوصيات :

١. ما جاء به القران الكريم والاحاديث النبوية الشريفة شيئا والواقع شيء اخر فقد نص القران الكريم والسنة النبوية الشريفة على وحدة النفس البشرية الا ان التطبيق والحياة العملية في المجتمع بينت ان هناك فرقاً في التمثيل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة دون الرجل .
٢. ليس هناك فرق بين الدول كافة سواء كانت هذه الدول متقدمة او نامية او متخلفة فجميع هذه الدول اعطت للمرأة حق التمثيل السياسي اقل مما تستحقه .
٣. مع مرور الوقت ومع ما وصلت اليه المجتمعات كافة من تطور وتنمية منحت فرص للمرأة في ممارسة دورها ونشاطها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الا انها ما زالت تتمتع بدور اقل مما منحها الله سبحانه تعالى بكتابه الكريم وسنته النبوية الشريفة .

٤. على المرأة ان تسعى وتضل جاهدة في السعي من اجل الحصول على كافة حقوقها وامتيازاتها بما يتناسب مع امكانياتها ودورها القيادي في المجتمع وعلى مختلف الاصعدة والمجالات .

٥. كانت المرأة وستبقى تمثل نصف المجتمع ومعينة للنصف الاخر فلا يمكن لاي مجتمع ان يتطور اذا كان نصفه معطل كما لا يمكن لاي دولة ان تتطور اذا كان نصفها مسلوب الارادة .

الاحالات

١. الدكتور عبد المعطي بيومي ، المشاركة السياسية للمرأة في الاسلام ، ط٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠.

2. George Elliot, (1919-1880), Historic Figures, BBC ,2014 .

3. Wendy Moore, James Baarry Awoman Ahead Of Her Time, The Guardian Newspaper, UK, 2016 .

4. Start Of The Suffragette Movement, Women And The Vote, Living Hiratage ,Parliament , UK .

٥. دور النساء العراقيات في الحياة السياسية ، صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة ، المكتب الاقليمي للدول العربية – اليونيفم ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٦ ، ص٦ .

٦. خانم زهدي ، محطات في تأريخ الحركة النسائية العراقية ودور رابطة المرأة العراقية ، اصدار رابطة المرأة العراقية ، بدون تأريخ ، ص ١٣ .

٧. متى اكتسبت النساء العربيات حق الانتخاب , مجلة العرب الجديد ، UK ,٢٠١٧ .

٨. نزيهة الدليمي ، موقع جريدة الصباح الجديد ,العراق – بغداد ,٢٠٢٠ .

٩. الاء عبدالله معرف الطائي ومجموعة باحثات ، مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بين صناعة القرار والتبعية ، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧-١٨ .

10. Increasing Womens Political Participation, World Federation Of United Nations Associatons (WFUNA) Wfyna , Org , 2016 .

١١. مجموعة من الباحثات والباحثين ، مراجعات في الدستور العراقي ، مركز عراقيات للدراسات ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠-٢١ .

١٢. باهرة الشيخلي ، الكوتا البرلمانية ، تهميش المرأة العراقية ، جريدة العرب ، ايلول, ٢٠١٩ .

13. Women In The Judiciary, ESCWA, UN, 2018, www.unescwq.org .

14. Sital Kalantry, Woen In Robes, Americas Quarterly Publications, Americas Society, Council Of The Americas, 2007 .

١٥ . سحر حسين ، القضاء يولي اهتماماً بالمرأة وعدد القاضيات يزداد باستمرار ، مجلس القضاء الاعلى ، ٢٠١٥ .

١٦. الارقام تقديرات لسكان العراق لغاية عام ٢٠١٩_٢٠٣٠.

قائمة الصادر

اولاً : المصادر باللغة العربية :

١. الاء عبدالله معرف الطائي ومجموعة باحثات ، مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بين صناعة القرار والتبعية ، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري ، ط١ ، ٢٠٠٨ .

٢. الارقام تقديرات لسكان العراق لغاية عام ٢٠١٩_٢٠٣٠.

٣. باهرة الشيخلي ، الكوتا البرلمانية ، تهميش المرأة العراقية ، جريدة العرب ، ايلول, ٢٠١٩ .

٤. خانم زهدي ، محطات في تأريخ الحركة النسائية العراقية ودور رابطة المرأة العراقية ، اصدار رابطة المرأة العراقية ، بدون تأريخ .

٥. دور النساء العراقيات في الحياة السياسية ، صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة ، المكتب الاقليمي للدول العربية – اليونيفم ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٦.

٦. سحر حسين ، القضاء يولي اهتماماً بالمرأة وعدد القاضيات يزداد باستمرار ، مجلس القضاء الاعلى ، ٢٠١٥ .

٧. الدكتور عبد المعطي بيومي ، المشاركة السياسية للمرأة في الاسلام ، ط٣ ، ٢٠٠٦.

٨. متى اكتسبت النساء العربيات حق الانتخاب , مجلة العرب الجديد ، UK ,٢٠١٧ .

٩. مجموعة من الباحثات والباحثين ، مراجعات في الدستور العراقي ، مركز عراقيات للدراسات ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

١٠. نزيهة الدليمي ، موقع جريدة الصباح الجديد ,العراق – بغداد ، ٢٠٢٠ .

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية

1. George Elliot, (1919-1880), Historic Figures, BBC ,2014 .

2. Increasing Womens Political Participation, World Federation Of United Nations Associatons (WFUNA) Wfyna , Org , 2016 .

3. Sital Kalantry, Woen In Robes, Americas Quarterly Publications, Americas Society, Council Of The Americas, 2007 .
4. Start Of The Suffragette Movement, Women And The Vote, Living Hiratage ,Parliament , UK .
5. Wendy Moore, James Baarry Awoman Ahead Of Her Time, The Guardian Newspaper, UK, 2016 .
6. Women In The Judiciary, ESCWA, UN, 2018, www.unescwq.org .